شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية عن سنة ٢٠٢١

JPA
INTERNATIONAL
مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون
٢٧ شارع طلعت حرب - القاهرة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة : مساهمى شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

موضوع المراجعة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" " شركة مساهمة مصرية " وهي قائمة المركز المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقديه والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، وبموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

ونرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد اساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

تليفون : ٢٣٩٢٩٧٤٢ - ٢٣٩٣٩٧١٦ (٠٢) تلفاكس : ٢٣٩٦٠١٨٠ (٠٢) Email : info@msejpa.com

الرأي

و من رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مدى الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات , وقد تم جرد المخزون بمعرفه الادارة وفقا للاصول المرعية .

- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

القاهرة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

(محمود صلاح الدين)

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٦٩٣

سجل البنك المركزي المصري ١١٥

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٧٧

Y.SALAH EDDIN & M.SALAH EDDIN
PUBLIC ACCOUNTANTS
JPA INTERNATIONAL

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
(لأقرب جنيه مصرى)

	رقم الإيضاح	٢٠٢١/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافي)	(٤)	٣٣ ٧٥٤ ٥٥٧	٢٩ ٠٢٣ ٥٠٠
مشروعات تحت التنفيذ	(٥)	٤ ٦٠٨ ٧٩٠	٢ ٧٠٥ ٩٧٥
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٦)	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
إجمالي الأصول غير المتداولة		٣٨ ٤١٢ ٧١٦	٣١ ٧٧٨ ٨٤٤
الأصول المتداولة			
مخزون (بالصافي)	(٧)	٢٣٣ ٧٤٣ ٥٣٨	٣٦٠ ٩٣٠ ١٢٨
عملاء (بالصافي)	(٨)	١٨٩ ٢٩٠ ٧٥٧	٨٨ ٩٦٨ ١٠٦
شيكات تحت التحصيل		٨٩ ٠٧٠ ٧٠٦	٨٦ ٦٧٨ ٦٨١
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	(٩)	١٨٥ ٨٥٤ ٦٣١	١٨٣ ٧١٩ ٣٢٢
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)	(١٠)	٢٢٤ ١٣٠ ٠٣٢	٢٠٦ ٦٥٤ ٤٧١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٦)	٣٣٩ ١٤٦ ١٧٥	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
النقدية وأرصدة لدى البنوك	(١١)	٦٩ ٣٦٠ ١١٧	٩٠ ٥٧٧ ٣٠٣
إجمالي الأصول المتداولة		١ ٣٣٠ ٥٩٥ ٩٥٦	١ ٤٤٧ ٨٣٦ ١٢٣
إجمالي الأصول		١ ٣٦٩ ٠٠٨ ٦٧٢	١ ٤٧٩ ٦١٤ ٩٦٧
حقوق الملكية			
رأس المال	(١٢)	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الإحتياطى القانونى		٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠
الإحتياطى الرأسمالى		٧٥٣ ٥٣٦	٧٥٣ ٥٣٦
أرباح مرحلة		٦٩ ٥٦٥ ٧٤٥	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨
ربح / (خسارة) العام		١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
إجمالي حقوق الملكية		٨٣٠ ٩٣٢ ٣٥٠	٧٣٠ ٤٩٠ ٠٥١
الإلتزامات			
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٣)	٨٢٧ ١٨٧	٤١٣ ٦٧٤
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٨٢٧ ١٨٧	٤١٣ ٦٧٤
الإلتزامات المتداولة			
ضريبة الدخل	(١٤)	٣٢ ٦٦١ ٨٥١	١٥ ٩١٤ ٤٢٦
المخصصات	(١٥)	٤١ ٦٥٨ ٩١٩	٢٨ ٢٥٣ ٤٨٦
بنوك تسهيلات إئتمانية	(١٦)	١٩١ ٦٨٢ ٧٢٤	٤١٩ ٠٦٥ ٥٥٦
موردون		٦ ٥٩٥ ٠٤٥	١٥١ ٣١٥ ٤١٥
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(٩)	١٦٨ ٣٣١ ٥٦٥	١٩ ٥١٦ ٢٢٦
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٧)	٩٦ ٣١٩ ٠٣١	١١٤ ٦٤٦ ١٣٣
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٥٣٧ ٢٤٩ ١٣٥	٧٤٨ ٧١١ ٢٤٢
إجمالي الإلتزامات		٥٣٨ ٠٧٦ ٣٢٢	٧٤٩ ١٢٤ ٩١٦
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		١ ٣٦٩ ٠٠٨ ٦٧٢	١ ٤٧٩ ٦١٤ ٩٦٧

* تقرير مراقب الحسابات مرفق ،
* الإيضاحات المتممة جزء لا يتجزء من القوائم المالية وتقرأ معها ،
* تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتفق والعرض الحالي.

(المدير المالي)	(العضو المنتدب)	(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / شريف سامى	أ / محمد جمال عبد القادر	أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل عن السنة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١
(لأقرب جنيه مصرى)

	رقم الإيضاح	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى
المبيعات		٢ ٣٦٧ ٠٢٩ ٨٦١	١ ٨٩٤ ٤٥٨ ٥٩٤
تكلفة المبيعات		(٢ ١٢٢ ٤٦٦ ٦٣٩)	(١ ٨٠٣ ٣٣٨ ٦٣٢)
مجمل الربح		٢٤٤ ٥٦٣ ٢٢٢	٩١ ١١٩ ٩٦٢
إيرادات تشغيل أخرى		٠	٤٠٥ ٤٤٩
مصروفات بيع وتوزيع		(٦ ٤٣٠ ٥٩٤)	(٥ ٢٢٦ ٩٧١)
مصروفات إدارية وعمومية		(١٠٥ ٩٣١ ٧٦١)	(٥٣ ٨٤٠ ٥٦٩)
رواتب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة		(٣ ٦٤٥ ٥١٦)	(٣ ٣٤٩ ٦٣٧)
ربح التشغيل		١٢٨ ٥٥٥ ٣٥١	٢٩ ١٠٨ ٢٣٤
يضاف (يخصم):			
الإضمحلال في الأصول المتداولة بخلاف المخزون		٠	(٣٩ ٠٨٠ ٦٧٠)
فوائد دائنة		٢ ٩٦٦ ٦٤٢	١٩ ٩٠٥ ٠٦٦
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		١ ٦٥٠ ١٧٥	١٥ ٧٣٠ ٠٠٠
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		٩ ٨٢٨ ٤٣٦	١٠ ٩٢٦ ٦٠٠
الإنخفاض فى قيمة المخزون	(٧)	(٤٣٦ ٠٩٤)	(١٢ ١٦٠ ٨٧٢)
رد الإنخفاض فى قيمة المخزون	(٧)	١١ ٣٨٣ ٠٣٥	٠
رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٨)،(٩)	٣١٠ ٠٠٠	٠
مخصصات إنتفى الغرض منها	(١٥)	٧٧٩ ٤٥٩	٢ ٤٥٨ ٧٤٤
فوائد مدينة		(٣٠ ٣٤٩ ٤٧٧)	(١٤ ٧٧٦ ٢٧٩)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٨)	(٢ ٨٧١ ٣٧٧)	٠
المخصصات المكونة	(١٥)	(١٥ ٩١٥ ٥٣٢)	(٩ ٥٣١ ٦٨٧)
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية		٧ ٩٣٣ ١٣٦	٠
إيرادات توزيعات		٥٣٥ ٣٣٣	٠
أرباح بيع إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		١٨ ٤١٦ ٢٨١	٠
أرباح / (خسائر) رأسمالية		٨٢٠ ١٦٥	(١٨ ٩٨٢)
فروق عملة		(٨٧ ٨٧٠)	٩ ١٩١ ٦٤٢
صافى ربح العام قبل الضرائب		١٣٣ ٥١٧ ٦٦٣	١١ ٧٥١ ٧٩٦
الضريبة المؤجلة	(١٣)	(٤١٣ ٥١٣)	(٣٦١ ٩٥٣)
ضريبة الدخل	(١٤)	(٣٢ ٦٦١ ٨٥١)	(١٥ ٩١٤ ٤٢٦)
صافى ربح (خسارة) العام بعد الضرائب		١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
نصيب السهم من الربح (الخسارة)	(١٨)	٠,٠٨٤	(٠,٠٠٤)

(المدير المالي)	(العضو المنتدب)	(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / شريف سامى	أ / محمد جمال عبد القادر	أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١
(لأقرب جنيه مصرى)

	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى ربح (خسارة) العام	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
الدخل الشامل الأخر	-	-
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة عن العام	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)

(المدير المالي) (العضو المنتدب) (رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

أ / شريف سامى أ / محمد جمال عبد القادر أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١
(لأقرب جنيه مصرى)

	رقم الإيضاح	٢٠٢١/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى ربح العام (قبل الضرائب)		١٣٣ ٥١٧ ٦٦٣	١١ ٧٥١ ٧٩٦
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاكات الأصول الثابتة		٦ ٦٨٨ ١٦١	٦ ٧١٨ ٨٣٨
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		(١ ٦٥٠ ١٧٥)	(١٥ ٧٣٠ ٠٠٠)
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		(٩ ٨٢٨ ٤٣٦)	(١٠ ٩٢٦ ٦٠٠)
فوائد مدينة		٣٠ ٣٤٩ ٤٧٧	١٤ ٧٧٦ ٢٧٩
فوائد دائنة		(٢ ٩٦٦ ٦٤٢)	(١٩ ٩٠٥ ٠٦٦)
التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة ببورصة الأوراق المالية		(٧ ٩٣٣ ١٣٦)	٠
مخصصات مكونة		١٥ ٩١٥ ٥٣٢	٩ ٥٣١ ٦٨٧
الخسائر الإئتمانية المتوقعة		٢ ٨٧١ ٣٧٧	٠
مخصصات إنتفى الغرض منها		(٧٧٩ ٤٥٩)	(٢ ٤٥٨ ٧٤٤)
رد الخسائر الأئتمانية		(٣١٠ ٠٠٠)	٠
الإضمحلال في الأصول المتداولة بخلاف المخزون		٠	٣٩ ٠٨٠ ٦٧٠
الإنخفاض فى قيمة المخزون		٤٣٦ ٠٩٤	١٢ ١٦٠ ٨٧٢
رد الإنخفاض فى قيمة المخزون		(١١ ٣٨٣ ٠٣٥)	٠
أرباح بيع إستثمارات		(١٨ ٤١٦ ٢٨١)	٠
إيرادات توزيعات		(٥٣٥ ٣٣٣)	٠
أرباح (خسائر) رأسمالية		(٨٢٠ ١٦٥)	١٨ ٩٨٢
ربح التشغيل		١٣٥ ١٥٥ ٦٤٢	٤٥ ٠١٨ ٧١٤
التغير فى الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة			
المخزون		١٣٨ ١٣٣ ٥٣١	٢٢٤ ٨٠٠ ٤٣٤
العملاء		(١٠٣ ٠٩٤ ٠٢٨)	٧٣ ٩٥٤ ٣٧٠
شيكات تحت التحصيل		(٢ ٣٩٢ ٠٢٥)	(٨١ ٣٤٠ ٣٣١)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(٣٣ ٣٨٩ ٩٨٧)	(٦٥ ٥٠٨ ٧٤١)
المستحق على أطراف ذات علاقة		(١ ٩٢٥ ٣٠٩)	٨٤ ٠١٧ ٧٧٦
الموردون		(١٤٤ ٧٢٠ ٣٧٠)	(٤٤٠ ٣٣٦ ٢٣٢)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(١٨ ٣٢٧ ١٠٢)	(١٢٧ ٤٨٠ ٥٨٣)
المستخدم من المخصصات		(١ ٧٣٠ ٦٤٠)	(١٢ ٧٩١ ٦٧٠)
المستحق لأطراف ذات علاقة		١٤٨ ٨١٥ ٣٣٩	(٥ ٩٧٦ ٦١٠)
التغير فى النقدية المحتجزة		١٦ ٣٢٦ ٣٢٤	٧١ ٠٧٨ ٧٨٨
التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية	(١)	١٣٢ ٨٥١ ٣٧٥	(٢٣٤ ٥٦٤ ٠٨٥)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة		(١١ ٥٢٨ ٠٩٨)	(١ ٧٦٠ ٣٣٣)
مشروعات تحت التنفيذ		(١ ٩٢٢ ٦٤٥)	(٨٩١ ٦٦٦)
التغير فى وثائق صناديق إستثمار		٢٥٠ ٩٢٢ ٣٠٣	(٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢)
المدفوع فى شراء إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		(١٩٥ ٠٨٨ ٨٦٤)	٠
متحصلات من بيع إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		٦١ ٦٧٧ ٩١٥	٠
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		١ ٦٥٠ ١٧٥	١٥ ٧٣٠ ٠٠٠
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٩٤٨ ٨٧٥	٠
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		٩ ٨٢٨ ٤٣٦	١٠ ٩٢٦ ٦٠٠
إيرادات توزيعات		٥٣٥ ٣٣٣	٠
فوائد دائنة		٢ ٩٦٦ ٦٤٢	١٩ ٩٠٥ ٠٦٦
التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية	(٢)	١١٩ ٩٩٠ ٠٧٢	(٣٨٦ ٣٩٨ ٤٤٥)
التدفقات من أنشطة التمويل			
فوائد مدينة		(٣٠ ٣٤٩ ٤٧٧)	(١٤ ٧٧٦ ٢٧٩)
بنوك تسهيلات إئتمانية		(٢٢٧ ٣٨٢ ٨٣٢)	٤١٦ ٩٠٦ ١٨٣
التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية	(٣)	(٢٥٧ ٧٣٢ ٣٠٩)	٤٠٢ ١٢٩ ٩٠٤
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل (١+٢+٣)		(٤ ٨٩٠ ٨٦٢)	(٢١٨ ٨٣٢ ٦٢٦)
النقدية أول العام		٦٩ ٧٤٦ ١٧٦	٢٨٨ ٥٧٨ ٨٠٢
النقدية آخر العام	(١١)	٦٤ ٨٥٥ ٣١٤	٦٩ ٧٤٦ ١٧٦

(المدير المالي)
أ / شريف سامي

(العضو المنتدب)
أ / محمد جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية عن السنة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١
(لأقرب جنيه مصرى)

البيـــان	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي رأسمالى	أرباح مرحلة	ربح (خسارة) العام	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٠/١/١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩ ٤٧٥ ٩٤٨	٧٥٣ ٥٣٦	٦٠ ٨٨٨ ٧١٦	١٣ ٨٩٦ ٤٣٤	٧٣٥ ٠١٤ ٦٣٤
إقفال أرباح ٢٠١٩	٠	٠	٠	١٣ ٨٩٦ ٤٣٤	(١٣ ٨٩٦ ٤٣٤)	٠
المحول للإحتياطى القانونى	٠	٦٩٤ ٨٢٢	٠	(٦٩٤ ٨٢٢)	٠	٠
مجموع (الخسارة) الشاملة عن العام	٠	٠	٠	٠	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	٧٣٠ ٤٩٠ ٠٥١
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	٧٣٠ ٤٩٠ ٠٥١
إقفال (خسائر) ٢٠٢٠	٠	٠	٠	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	٤ ٥٢٤ ٥٨٣	٠
مجموع الدخل الشامل عن العام	٠	٠	٠	٠	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩
الرصيد في ٢٠٢١/١٢/٣١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٦٩ ٥٦٥ ٧٤٥	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	٨٣٠ ٩٣٢ ٣٥٠

(المدير المالي)

أ / شريف سامي

(العضو المنتدب)

أ / محمد جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن سنة ٢٠٢١

(١) **الشركة**

تأسست الشركة بإسم شركة العتال الوطنية للصلب " شركة مساهمة مصرية " بناءاً على القرار الوزارى رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٩٨ ، كشركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بموجب قرار لجنة تأسيس الشركات بالهيئة العامة لسوق المال بجلسة رقم ٢٧ والمنعقدة بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٥ وتم قيد الشركة بالسجل التجارى برقم ٣٣٠١٨ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٨ ، وبتاريخ ٧ يوليو ٢٠٠٥ ، تم التأشير بتعديل إسم الشركة ليصبح مصر الوطنية للصلب "عتاقة" وقامت شركة صلب مصر "الشركة القابضة" بتقديم كافة المستندات والإجراءات المطلوبة لطرح نسبة ١٠% من أسهم شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" فى البورصة المصرية. وقد أعلنت البورصة المصرية بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤ ، عن تنفيذ الطرح على أسهم شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة". وتم تنفيذ الطرح على ٠١٦ ٠٠٠ ٣ سهم بسعر ١٩,٤٠ جنيه مصرى للسهم. ويتمثل غرض الشركة في درفلة وتشكيل حديد التسليح. ومدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ٣٠ مايو ١٩٩٨ إلى ٢٩ مايو ٢٠٢٣.

إعتماد القوائم المالية

تم إعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد فى ٢٠٢٢/٢/٢٤.

(٢) **أسس إعداد القوائم المالية**

٢-١ **المعايير المحاسبية والقوانين المتبعة**

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، وبموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠، وفي ضوء القوانين واللوائح والقرارات السارية .

٢-٢ **القياس**

أعدت هذه القوائم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا الاصول والإلتزامات المالية التى تم إثباتها بالقيمة العادلة.

٢-٣ **عملة العرض والإفصاح**

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل.

٢-٤ **التقديرات والإفتراضات**

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة إستخدام الحكم الشخصى والتقديرات والإفتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات وتعد التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها تمثل نتائج التقديرات والإفتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والإلتزامات بطريقة أكثر وضوحًا من مصادر أخرى هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الإعتراف بالتغير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو فى فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

(٣) أهم السياسات المحاسبية المتبعة

٣-١ تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف المعلنة للعملات الأجنبية في تاريخ التعامل ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ وتدرج نتائج فروق التقييم بقائمة الدخل.

٣-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

٣-٢-١ الإعتراف والقياس

تثبت الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

٣-٢-٢ الأرباح والخسائر الرأسمالية

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة من إستبعادات أي أصل ثابت والناشئة من الفرق بين قيمة الإستبعاد وصافي القيمة الدفترية للأصل المستبعد ضمن قائمة الدخل.

٣-٢-٣ النفقات اللاحقة للاقتناء

يتم اعتبار تكلفة إستبدال مكون من أحد الأصول كاصل ثابت منفصل عند توقع حدوث تدفق منافع اقتصادية إضافية من هذا الإستبدال , ويتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية بقائمة الدخل.

٣-٢-٤ الإهلاك

يحسب إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وعلى مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل , ويتم مراجعة القيمة التخريدية للأصل الثابت والعمر الإنتاجى المقدر له فى نهاية كل مدة مالية – وعندما تختلف التوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجة ذلك التغير كتغير فى تقدير محاسبى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٥ "السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء وفيما يلي بيان النسب المتبعة لحساب الإهلاك لكل نوع من الأصول الثابتة:

الأصل	النسبة	
مباني وإنشاءات ومرافق	٢ %	٥ %
آلات ومعدات	٨ %	
وسائل نقل وإنتقال	١٠%	
عدد وأدوات	١٠%	٥٠%
اثاث وتجهيزات مكتبية	١٠%	٢٠%
ديكورات وتشطيبات	٢٠%	
أجهزة حاسب آلى ومعدات نظم	٢٠%	

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة الفعلية وتشمل التكلفة الفعلية كافة النفقات المتعلقة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيله بها فى الغرض الذى اقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يكون الأصل متاحاً لتشغيله فى الغرض الذى اقتنى من أجله، وعندئذ يبدأ إهلاكه على نفس الأسس المتبعة فى إهلاك بنود الأصول الثابتة المماثلة.

٣-٤ الأدوات المالية

٣-٤-١ الإعتراف والقياس الأولى

يتم الإعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئيا عند نشأتها. يتم الإعتراف بجميع الاصول والإلتزامات المالية الأخري مبدئيا عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للاداة المالية. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلي تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الي اقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر تمويل هام مبدئيا بسعر المعاملة.

٣-٤-٢ التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الإعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – سندات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الإعتراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التالية للتغيير في نموذج الاعمال. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا إستوفي كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر:-

- إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا إستوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح والخسائر:-

- إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الاصول المالية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

عند الإعتراف الأولي لأدوات الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض القيمة العادلة لهذه الإستثمارات في قائمة الدخل الشامل الأخر بحيث يتم هذا الإختيار لكل إستثمار علي حده.

إن جميع الأصول المالية التي لاتقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر المجمع المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية عند الإعتراف الأولي، للشركة إمكانية الإختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

الأصول المالية- تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بالأصل المالي علي مستوي المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلى:-

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز علي تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ علي صورة معينة لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الاصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقرير إدارة الشركة عنها.
- والمخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- كيف يتم تعويض مديري النشاط علي سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلي القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلي أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتماشي مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها علي اساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

الأصول المالية- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف أصل المبلغ علي أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي، ويتم تعريف الفائدة علي أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإئتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخري (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح. عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي علي مدة تعاقدية يمكن أن تغيير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند اجراء هذا التقييم تراعي المجموعة ما يلى:-

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي بما في ذلك صفات المعدل المتغير.
- الدفع مقدما وميزات التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (علي سبيل المثال الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي من مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلي حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة علي المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلي ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة للمبلغ التعاقدي وهي صفة تسمح او تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلي حد كبير المبلغ الإسمي التعاقدي بالإضافة إلي الفائدة التعاقدية المستحقة ولكن غير المدفوعة والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر بما

يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الإعتراف الأولي.

الأصول المالية- القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الإضمحلال. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الربح أو الخسارة، ربح او خسارة الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

إستثمارات فى أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر مالم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلي الارباح والخسائر.

أدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إحتساب إيرادات الفوائد المحسوبة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في قائمة الدخل الشامل الأخر. عند الإستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة لدخل الشامل الأخر إلي الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية- التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الإلتزامات المالية علي أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفها كمحتفظ بها للمتاجرة أو إذا كانت مشتقة مالية أو تم تخصيصها علي هذا النحو عند الاعتراف الاولي. يتم قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الإلتزامات المالية الأخري لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.يتم إحتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم إحتساب أي ربح أو خسارة عند الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٣ الإستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول علي تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لإستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة. تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي الخاص بها ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم إستبعاد تحديد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي إما بالتخلص منه أو إلغاؤه أو إنتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة مختلفة إختلافاً جوهريا وفي هذه الحالة يتم الإعتراف بإلتزام مالي جديد يستند إلي الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إستبعاد الإلتزام المالي، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسددة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الإلتزامات المتكبدة) في الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٤ المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصل المالي والإلتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما تسويتها علي أساس الصافي أو أنه يكون قد تحققت الاصول وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

٣-٥ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم إستلامه لبيع أصل أو مدفوع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الأداء. تتطلب بعض السياسات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة لكل من الأصول والإلتزامات المالية وغير المالية. عند توفر واحدة، تقيس الشركة القيمة العادلة لأداة بإستخدام السعر المعروض في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق نشطاً في حالة حدوث معاملات للأصل أو الإلتزام بتردد وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير علي اساس مستمر. إذا لم يكن هناك سعر محدد في سوق نشط فإن الشركة تستخدم أساليب التقييم التي تزيد من إستخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها ذات صله وتقلل من إستخدام المدخلات التي لايمكن ملاحظتها. تتضمن تقنية التقييم المختارة جميع العوامل التي سيأخذها المشاركون في السوق في الإعتبار عند تسعير معاملة ما. إذا كان للأصول أو الإلتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب فان الشركة تقيس الأصول والمراكز الطويلة بسعر العرض والخصوم والمراكز القصيرة بسعر الطلب. أفضل دليل علي القيمة العادلة للأداة المالية عند الإعتراف المبدئي هو عادة سعر الصفقة – أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم إذا قررت الشركة أن القيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة، لا يتم إثبات القيمة العادلة بالسعر المعروض في سوق نشط لأصل أو إلتزام مماثل ولا بناءاً علي تقنية تقييم أي مدخلات لايمكن ملاحظتها، لتكون غير ذات أهمية فيما يتعلق بالقياس، ثم يتم قياس الأداة المالية في البداية بالقيمة العادلة، وتعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي وسعر المعاملة، وبعد ذلك يتم الإعتراف بهذا الفرق في الربح او الخسارة علي أساس مناسب علي مدي عمر الأداة.

٣-٦ الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية (المعيار ٤٧)

٣-٦-١ الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد

يتم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة لكل مما يلى:-

الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، والإستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأصول الناشئة عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوى للخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي عمر الاصل المالي، باستثناء مايلي والتي يتم قياسها بمبلغ مساوى للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديدها علي أن تكون لها مخاطر إئتمان منخفضة في تاريخ التقرير، وأدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الإئتمان (اي خطر التخلف عن السداد علي مدي العمر المتوقع للاداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الاولي.
- دائما ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون والاصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوى لخسائر الإئتمان المتوقعة علي مدي عمرها.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان للاصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الإئتمان المتوقع، تضع الشركة في الإعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة او جهد غير مبرر، ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءاً علي الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الإئتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تفترض الشركة أن مخاطر الإئتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق علي تحصيلة لفترة اكثر من ثلاثين يوماً.

تعتبر الشركة أن الاصل المالي اخفق عن السداد عندما يكون:

- من غير المحتمل ان يدفع المقترض إلتزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلي إجراءات مثل تسييل الضمان (إن وجد)، أو
- الاصل المالي قد مضي عليه اكثر من تسعين يوماً.

تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتضمن مخاطر إئتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الإئتمان لها مساوى للتعريف المفهوم عالميا لدرجة الإستثمار.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة علي مدي عمر الأصل هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة علي مدي العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة علي مدي ١٢ شهرًا هي جزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال فترة ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

الحد الأقصي للفترة التي يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الاقصي للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الإئتمان.

٣-٦-٢ قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

هي تقدير مرجح بالإحتمالات لخسائر الإئتمان، يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (اي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشاة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها).

ويتم خصم خسائر الإئتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلية للاصل المالي ، وقد كونت الشركة المخصصات الكافية بناء على الدراسة كما هو موضح بالإيضاح رقم (٨).

٣-٦-٣ الأصول المالية المضمحلة إئتمانياً

في تاريخ كل تقرير تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الأصل المالي إضمحل إئتمانيا عندما يحدث واحد أواكثر من الاحداث التي لها أثر ضار علي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الاصول المالية إئتمانيا البيانات التالية القابلة للرصد:

صعوبة مالية كبيرة للمقرض او المصدر، وإنتهاك العقد مثل الإخفاق أو أن يكون متأخر السداد لفترة أكثر من ١٢٠ يوم وإعادة الهيكلة الخاصة بقرض او سلفة بواسطة الشركة بشرط أن تراعيها الشركة بطريقة أو باخرى، أو من المحتمل أن يدخل المقترض فى إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالى أخرى أوإختفاء سوق نشط للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

٣-٦-٤ عرض مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالى مبلغ القيمة الدفترية للاصول. بالنسبة للأوراق المالية فى سندات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تحميل مخصص الخسارة على الأرباح او الخسائر ويتم الإعتراف بفروق القيمة العادلة فى الدخل الشامل الاخر.

٣-٦-٥ إعدام الأصل المالى

يتم شطب إجمالى القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالى عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لإسترداد الأصل المالى بأكملة أو جزء منة. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام إجمالى القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالى مستحق السداد أكثر من عامين بناء على الخبرة السابقة فى إسترداد الاصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءاً على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أى إسترداد كبير من المبلغ الذى تم إعدامه. ومع ذلك فان الأصول المالية التى تم إعدامها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

٣-٧ الإضمحلال فى قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة فى تاريخ القوائم المالية بمراجعة صافى القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة وذلك لتحديد أية مؤشرات عن إنخفاض قيمة تلك الأصول. وفى حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة هذا الأصل ، إن وجدت. وعندما يصبح من الصعب على الشركة تقدير القيمة الإستردادية لأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية لكل الوحدة الإنتاجية التى ينتمى إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الإستردادية عن طريق تقدير صافى القيمة البيعية أو القيمة الإستخدامية أيهما أكثر .ويتم تحديد القيمة الإستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات ، وذلك بإستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التى تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل. إذا تم تحديد أن القيمة الإستردادية لأصل من الأصول أو وحدة إنتاجية تقل عن صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفى هذه الحالة يدرج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول كنقص فى نتيجة إعادة التقييم. إذا تم إلغاء قيمة الخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى فترات لاحقة، يتم زيادة صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية لحدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها ، إلى الحد الذى لا تتعدى فيه صافى القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية فى سنوات سابقة ، يتم الإعتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص فى قيمة الأصل أو الوحدة الإنتاجية فى قائمة الدخل كأرباح، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففى هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة فى نتيجة إعادة التقييم.

٣-٨ المخزون

يتم إثبات المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل, وتتمثل صافى القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادى مخصوماً منه التكلفة التقديرية للإتمام والمصروفات اللازمة للبيع.

يتم تحديد تكلفة المخزون من المخزون السلعي بإستخدام طريقة المتوسط المرجح ، وتتضمن هذه التكلفة كافة التكاليف التى تتحملها الشركة لشراء الخامات الرئيسية والمساعدة ، وكافة التكاليف الأخرى للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة. فى حالة المخزون تام الصنع تتمثل تكلفة الإنتاج الصناعية فى تكلفة الخامات والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة التى تحدد وفقاً للطاقة التشغيلية العادية للشركة.

٣-٩ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة إلتزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها. وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة ،ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل. ويتم فحص المخصصات فى كل تاريخ لنهاية المدة المالية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال.

٣-١٠ ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

يتم تحميل قائمة الدخل للشركة بصفة دورية بعبء تقديرى للضريبة عن كل مدة مالية والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية المدة. تتمثل الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية. يتم إحتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بإستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترات التى سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو إستخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل بإستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المرتبطة بها هى الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية. وبصفة عامة يتم الإعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فى المستقبل بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر إحتمال قوى ودليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية فى المستقبل.هذا وتستخدم طريقة الميزانية لإحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات غير المتداولة.

٣-١١ الإحتياطي القانوني

ينص النظام الأساسي للشركة على إقتطاع مبلغ يوازي ٥% من الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطي القانوني ويتوقف هذا الإقتطاع متي بلغ مجموع الإحتياطي قدرا يوازي نصف رأس مال الشركة المصدر , وإذا نقص الإحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع.

٣-١٢ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح على مساهمى الشركة والعاملين بها وكذا مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كإلتزام فى المدة المالية التى تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٣-١٣ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية , ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على متوسط عدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية وذلك بعد خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الادارة من الارباح.

٣-١٤ تحقق الإيراد

تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء علي أساس نموذج من **خمس خطوات** كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري ٤٨ :-

الخطوة الاولي تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه إتفاق بين طرفين ينشىء حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها في كل عقد.

الخطوة الثانية تحديد إلتزمات الآداء في العقد : إلتزام الآداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة الي العميل.

الخطوة الثالثة تحديد سعر المعاملة : سعر المعاملة هو مبلغ العوض التي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، بإستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف اخري.

الخطوة الرابعة توزيع سعر المعاملة علي إلتزامات الآداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من إلتزام أداء تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة علي كل إلتزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل إلتزام من التزامات الأداء.

الخطوة الخامسة تحقق الايرادات : عندما أو (كلما) أوفت المنشاة بإلتزام الأداء.

تفي الشركة بإلتزام الأداء وتثبت الإيرادات علي مدي زمني إذا تم إستيفاء أحد المعايير التالية:-

- أداء الشركة لاينشىء أي أصل له إستخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفع مقابل الأداء المكتمل حتي تاريخه.
- قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.
- العميل يتلقي المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حال قيام الشركة بالأداء.

بالنسبة لإلتزامات الأداء في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات علي مدي زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بإلتزام الأداء. عندما تستوفي الشركة إلتزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي وعدت بها فإنها تنشىء أصل مبني علي العقد مقابل مبلغ العقد الذي تم الحصول عليه من الاداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).

تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه إحتمال بتدفق منافع إقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثق حيثما كان ذلك مناسباً. إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ يتطلب من الإدارة إستخدام الأحكام التالية :-

إستيفاء إلتزامات الأداء

يجب علي الشركة إجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بإلتزامات الأداء علي مدي زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، إذا قدرت الشركة أنه وبناءاً علي الإتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشى اصل له إستخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتي تاريخه. وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات علي مدي زمني وإذا لم يكن ذلك هو الحال فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

يجب علي الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلقة في إتفاقياتها مع العملاء وعند إستخدام هذا الحكم تقوم المجموعة بتقدير تاثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد إستيفاء إلتزامات الأداء عند نقطة من الزمن. تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة علي الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلي العميل بالإضافة لذلك فان تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ أدي إلي مايلي :-

أمور أخرى ينبغي أخذها في الإعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعهد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حينئذ يجب علي الشركة تقدير المبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها الي العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة علي العقود ذات المقابل المتغير بإستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر إحتمالاً، تطبق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

يجب علي الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

إيرادات بيع السلع

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم إستلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة والذى تحصل عليه الشركة من تقديم السلعة فى إطار النشاط المعتاد ويظهر بالصافى بعد خصم المسموحات والضريبة على القيمة المضافة واى نوع من أنواع الضرائب الأخرى المتعلقة بالمبيعات. ويتم الإعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم إستيفاء جميع الشروط التالية:

- ان تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشترى.
- وألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية، ولا بالرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بدرجة يعتمد عليها.
- وأن يرجح تدفق المنافع الإقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بدرجة يعتمد عليها.

الفوائد الدائنة

يتم الإعتراف بإيراد الفوائد الدائنة طبقاً للتوزيع الزمنى النسبى وذلك بتطبيق معدل العائد الفعال على الأصل المالي على مدار فترة الإستحقاق.

٣-١٥ نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

يتمثل فى نظام الإشتراكات المحددة حيث تقوم الشركة بسداد حصتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بشكل إلزامي. ولايوجد على الشركة أى إلتزامات أخرى بمجرد سدادها للإلتزام. ويعترف بالإشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية فى الفترة التى يقدم خلالها العاملين الخدمة التى تستحق بموجبها الإشتراكات الواجب سدادها من المنشأة للهيئة وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الإستحقاق.

٣-١٦ الإيجارات

تعتبر كافة عقود الإيجار التى تكون الشركة طرفاً فيها عقود إيجار تشغيلى.

٣-١٦-١ الإيجار

نظراً للمبالغ التي تسدد كإيجارات تعتبر قيم صغيرة لذلك إختارت الشركة إستخدام إعفاءات الإعتراف لبنود التأجير ذات القيمة المنخفضة، ذلك من تاريخ التطبيق، لم تطبق الشركة أحكام المعيار رقم (٤٩) وتم تحميل تلك المبالغ على قائمة الدخل كمصروف.

٣-١٦-٢ التأجير

في حالة التأجير إلى الغير ، تظهر الأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً ضمن الأصول الثابتة فى قائمة المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ضمن قائمة الدخل مخصوماً منه أيه مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.

٣-١٧ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما فى حكمها على انها أرصدة النقدية بالخزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التى تستحق خلال فترة لاتزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ ربطها والتى يمكن تحويلها إلى قيم محددة من النقدية والتى يكون تعرضها لخطر التغير فى قيمتها غير ذى أهمية.

(٤) الأصول الثابتة (بالصافى) :

البيان	تكلفة الأصول في ٢٠٢١/١/١	إضافات العام	إستبعادات العام	تكلفة الأصول في ٢٠٢١/١٢/٣١	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/١/١	إهلاكات العام	إستبعادات مجمع الإهلاك خلال العام	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١	صافي قيمة الأصول فى ٢٠٢١/١٢/٣١	صافي قيمة الأصول فى ٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
أراضي	٥ ٢٧٠ ٤١٠	-	-	٥ ٢٧٠ ٤١٠	-	-	-	-	٥ ٢٧٠ ٤١٠	٥ ٢٧٠ ٤١٠
مباني وإنشاءات ومرافق	٢٧ ٤٤١ ٠٤٩	٧٧٩ ٨٢٩	-	٢٨ ٢٢٠ ٨٧٨	٢٠ ٧٠٩ ٦٢٦	٩٨١ ٣٩٢	-	٢١ ٦٩١ ٠١٨	٦ ٥٢٩ ٨٦٠	٦ ٧٣١ ٤٢٣
آلات ومعدات	٧٠ ٧٣٢ ٣٨٩	٧ ١٢٨ ٤٥٥	-	٧٧ ٨٦٠ ٨٤٤	٧٠ ٧١٧ ٨٨٤	٤٨ ٦٩١	-	٧٠ ٧٦٦ ٥٧٥	٧ ٠٩٤ ٢٦٩	١٤ ٥٠٥
وسائل نقل وإنتقال	١٢ ٥٢٨ ٩٩٨	١ ٠٤٧ ٦٠٢	(٧٤٢ ٦٠٦)	١٢ ٨٣٣ ٩٩٤	٦ ١٣٣ ٥٥٧	١ ٠٤٢ ٩٣٦	(٦١٦ ٩٤٣)	٦ ٥٥٩ ٥٥٠	٦ ٢٧٤ ٤٤٤	٦ ٣٩٥ ٤٤١
عدد وأدوات	٣٨ ٦١٥ ٥٥٨	١ ٩٩٦ ٥٠٢	(٧٥ ٣٣٥)	٤٠ ٥٣٦ ٧٢٥	٣٦ ٥٤٨ ٠١٠	١ ٨١٢ ٣٩٠	(٧٥ ٣٣١)	٣٨ ٢٨٥ ٠٦٩	٢ ٢٥١ ٦٥٦	٢ ٠٦٧ ٥٤٨
أثاث وتجهيزات مكتبية	٣ ٨٣٨ ٠٧٧	٦٢ ٣١٥	(٩ ٢٤٠)	٣ ٨٩١ ١٥٢	٢ ٣٤٩ ٣٩٨	٣٤٢ ٢٩٣	(٦ ٧٧٥)	٢ ٦٨٤ ٩١٦	١ ٢٠٦ ٢٣٦	١ ٤٨٨ ٦٧٩
ديكورات وتشطيبات	٧ ٧٦٩ ٧٦٩	-	-	٧ ٧٦٩ ٧٦٩	٣ ٧٣٥ ٢٤٢	١ ٥٥٣ ٩٥٤	-	٥ ٢٨٩ ١٩٦	٢ ٤٨٠ ٥٧٣	٤ ٠٣٤ ٥٢٧
أجهزة حاسب آلى ومعدات	٥ ٢٨٦ ٦٥٦	٥٣٣ ٢٢٥	(٧٣ ٥٢٥)	٥ ٧٤٦ ٣٥٦	٢ ٢٦٥ ٦٨٩	٩٠٦ ٥٠٥	(٧٢ ٩٤٧)	٣ ٠٩٩ ٢٤٧	٢ ٦٤٧ ١٠٩	٣ ٠٢٠ ٩٦٧
الإجمـالي	١٧١ ٤٨٢ ٩٠٦	١١ ٥٤٧ ٩٢٨	(٩٠٠ ٧٠٦)	١٨٢ ١٣٠ ١٢٨	١٤٢ ٤٥٩ ٤٠٦	٦ ٦٨٨ ١٦١	(٧٧١ ٩٩٦)	١٤٨ ٣٧٥ ٥٧١	٣٣ ٧٥٤ ٥٥٧	٢٩ ٠٢٣ ٥٠٠

لا توجد اى رهونات على الأصول الثابتة المملوكة للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كضمان لأى إلتزامات.

بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة بالكامل ولازالت تستخدم فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٨٣٧ ٥٢١ ١٢٨ جنيه مصرى وبياتها:-

	جنيه مصرى
آلات ومعدات	٧٠ ٧١٧ ٧٩٠
وسائل نقل وإنتقال	٢ ٠٨١ ٩١١
عدد وأدوات	٣٦ ٠٠١ ١١١
أثاث وتجهيزات مكتبية	١ ٣٩٩ ٩١٦
أجهزة حاسب آلى ومعدات نظم	١ ٣٥٨ ٧٥٥
مبانى وإنشاءات ومرافق	١٦ ٩٦٢ ٣٥٤
	١٢٨ ٥٢١ ٨٣٧

(٥) مشروعات تحت التنفيذ

البيـــان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أصول تحت التجهيز "درافيل"	٤ ٦٠٨ ٧٩٠	٢ ٦٨٦ ١٤٥
طلمبات الحريق	٠	١٩ ٨٣٠
	٤ ٦٠٨ ٧٩٠	٢ ٧٠٥ ٩٧٥

(٦) إستثمارات مالية

البيـــان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أ- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
المجموع (أ)	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
ب- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
١) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة مدرجة ببورصة الأوراق المالية		
استثمارات فى اسهم قصيرة الاجل	١٥١ ٨٢٧ ٢٣٠	٠
اعادة تقييم استثمارات فى اسهم قصيرة الاجل	٧ ٩٣٣ ١٣٦	٠
إجمالى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة مدرجة ببورصة الأوراق المالية	١٥٩ ٧٦٠ ٣٦٦	٠
٢) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية		
وثائق صندوق إستثمار بنك مصر النقدي ذو العائد الدوري	٨ ٢٩١ ٥٧٤	٣٢٥ ٧٨٨ ٢٦٣
وثائق الصندوق الرابع البنك الأهلي المصري	٠	١٠٤ ٥١٩ ٨٤٩
صناديق إستثمار البنك العربي الأفريقي	١٠ ١٦٩ ٦٨٢	٠
صناديق إستثمار بنك مصر الإسبوعي	١٦٠ ٩٢٤ ٥٥٣	٠
إجمالى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية	١٧٩ ٣٨٥ ٨٠٩	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
المجموع (ب) (١ + ٢)	٣٣٩ ١٤٦ ١٧٥	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
مجموع (أ)+(ب)	٣٣٩ ١٩٥ ٥٤٤	٤٣٠ ٣٥٧ ٤٨١
أرصدة غير متداولة	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
أرصدة متداولة	٣٣٩ ١٤٦ ١٧٥	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
إجمالي الأرصدة	٣٣٩ ١٩٥ ٥٤٤	٤٣٠ ٣٥٧ ٤٨١

(٧) مخزون (بالصافي)

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
خامات رئيسية ومساعدة	٢ ٤٤٠ ٤٤٠	١١٢ ٩٠٦ ٤١٠
إعتمادات ورسائل مستندية	٠	١٠ ٩٢٩ ٠٩٣
إنتاج تام	١٩٥ ١٨٨ ٤٩٠	٢١٤ ٧٩٩ ١٨٨
قطع غيار	٣٨ ٠٢٨ ٥٣٩	٣٥ ١٥٦ ٣٠٩
	٢٣٥ ٦٥٧ ٤٦٩	٣٧٣ ٧٩١ ٠٠٠
الإنخفاض فى قيمة المخزون	(١ ٩١٣ ٩٣١)	(١٢ ٨٦٠ ٨٧٢)
	٢٣٣ ٧٤٣ ٥٣٨	٣٦٠ ٩٣٠ ١٢٨

الإنخفاض فى قيمة المخزون

رصيد أول العام	المكوّن خلال العام	رد الإنخفاض في قيمة المخزون	المستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٢ ٨٦٠ ٨٧٢	٤٣٦ ٠٩٤	(١١ ٣٨٣ ٠٣٥)	٠	١ ٩١٣ ٩٣١

(٨) عملاء (بالصافي)

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
العملاء	٢٠٣ ٦٨٥ ١٤٥	١٠٠ ٥٩١ ١١٧
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة العملاء	(١٤ ٣٩٤ ٣٨٨)	(١١ ٦٢٣ ٠١١)
	١٨٩ ٢٩٠ ٧٥٧	٨٨ ٩٦٨ ١٠٦

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة العملاء*

رصيد أول العام	المكوّن خلال العام	المستخدم خلال العام	رد الخسائر الإئتمانية خلال العام	رصيد آخر العام
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١١ ٦٢٣ ٠١١	٢ ٨٧١ ٣٧٧	٠	(١٠٠ ٠٠٠)	١٤ ٣٩٤ ٣٨٨

* وبدارسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وطبقاً لأسس التقييم فإن القيمة العادلة للعملاء في تاريخ المركز المالي لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية حيث أن أرصدة عملاء النشاط عبارة عن مديونيات أقل من ٩٠ يوم ، وقد تم تحصيل بعضها بعد نهاية العام. وقد تم تقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ بمبلغ ٢ ٨٧١ ٣٧٧ جنيه مصري.

(٩) أطراف ذات علاقة

البيـــان	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة		أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	
	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة المصرية للصلب	١٠٧ ٨١٨ ٥٦٣	١٦٤ ٧٨٤ ٧٩٩	٠	٠
الشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب	٠	٠	١٦٨ ٣٣١ ٥٦٥	١٩ ٥١٦ ٢٢٦
شركة الحرمين لتجارة حديد التسليح	١٨ ٨٤٨ ٥٠٦	١٩ ٠٥٨ ٥٠٦	٠	٠
شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٧٧ ٢٩٣ ٩٦٨	١٨ ٤٦٧ ٧٤٤	٠	٠
شركة حديد الجارحي	١٠٠ ٧٤٢	٤٦٦ ٧٧٩	٠	٠
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة الأطراف ذات العلاقة	(١٨ ٨٤٨ ٥٠٦)	(١٩ ٠٥٨ ٥٠٦)	٠	٠
	١٨٥ ٨٥٤ ٦٢١	١٨٣ ٧١٩ ٣٢٢	١٦٨ ٣٣١ ٥٦٥	١٩ ٥١٦ ٢٢٦

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المستحق على أطراف ذات علاقة

رصيد أول العام	المكوّن خلال العام	المستخدم خلال العام	رد الخسائر الإئتمانية خلال العام	رصيد آخر العام
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩ ٠٥٨ ٥٠٦	٠	٠	(٢١٠ ٠٠٠)	١٨ ٨٤٨ ٥٠٦

١/٩ طبيعة وحجم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام :-

البيان	مبيعات		مشتريات / خدمات		معاملات جارية	
	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة الحرمين لتجارة حديد التسليح	٠	٠	٠	٠	(٢١٠ ٠٠٠)	(١٩٧ ٣٩٣)
شركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب	٣ ٥٦٣ ٨٩٩	٢٩ ٧٣٢ ٢٣٦	(١٣٢ ٥٠٠)	(٣٣ ١٣١ ٩٦٥)	(١٥٢ ٢٤٦ ٧٣٨)	٩ ٣٧٦ ٣٣٩
شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٠	٠	٠	٠	٥٨ ٨٢٦ ٢٢٤	(٤ ٩٠٦ ٣٠٠)
شركة المصرية للصلب	٠	٤٥ ٦٢٥ ١١٣	(١٥ ٤٣٠ ٤٦٤)	(٤٦ ٧٢٩ ٥٧٦)	(٤١ ٥٣٥ ٧٧٢)	(٧٧ ٩٦٨ ٢٢٨)
شركة حديد الجارحي	٠	٠	٠	٠	٢٧٥ ٣٢١	١٥٨ ٦٠٨

بلغت رواتب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢١ مبلغ ٥١٦ ٦٤٥ ٣ جنيه مصرى مقابل مبلغ ٦٣٧ ٣٤٩ ٣ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

(١٠) مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
موردون دفعات مقدمة	١٥٤ ٧٣٣ ٦٢٩	٥٧ ٠٨٦ ٦٣٥
تأمينات لدى الغير	٥ ٥٨٢ ٩٣٥	٥ ٥٦٤ ٤٩١
عهد وسلف عاملين	٣٦٠ ٠٠٤	٢٥٥ ٨٥٦
مصلحة الضرائب المصرية – المحصلة بمعرفة الجمارك	٥٧ ٢٢٦	٧ ٤٥٧ ٠٩٤
ضرائب مستقطعة على أذون الخزانة	٣٣٠ ٠٣٥	٣ ١٤٦ ٠٠٠
ضرائب مستقطعة عن توزيعات أرباح أسهم	٢٦ ٧٦٧	٠
مصلحة الضرائب المصرية – دفعات مقدمة	٣ ١٣١ ٢٥٠	٢١ ٥٤٨ ٠٣٢
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة القيمة المضافة	١٠ ٧٩٦ ٣٦٢	٦٦ ٨٢٥ ٥٦٣
مصلحة الضرائب المصرية – رصيد مدين عن سنوات سابقة	٦٢ ٧٩٠ ٨٠٦	٤٦ ٥٥٤ ١٠٦
قيمة رسوم حماية	٠	١١ ٧٥٨ ٧٥٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	٠	٢٨١ ٩٥٠
أرصدة مدينة أخرى	١ ٠٧٧ ٣٢٨	٩٣٢ ٣٠١
	٢٣٨ ٨٨٦ ٣٤٢	٢٢١ ٤١٠ ٧٨١
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المدينين	(١٤ ٧٥٦ ٣١٠)	(١٤ ٧٥٦ ٣١٠)
	٢٢٤ ١٣٠ ٠٣٢	٢٠٦ ٦٥٤ ٤٧١

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المدينين

رصيد أول العام	المكوّن خلال العام	المستخدم خلال العام	رصيد آخر العام
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٤ ٧٥٦ ٣١٠	٠	٠	١٤ ٧٥٦ ٣١٠

(١١) النقدية وأرصدة لدى البنوك

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
حسابات جارية بالبنوك	٦٤ ٦٤٨ ٥٠٥	٨٦ ١٤١ ٣٢٦
ودائع لأجل	٤ ٤٨٤ ٨٠٣	٤ ٢٨١ ٧٩٤
نقدية بالخزينة	٢٢٦ ٨٠٩	١٥٤ ١٨٣
	٦٩ ٣٦٠ ١١٧	٩٠ ٥٧٧ ٣٠٣

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
رصيد النقدية بالبنوك والخزينة	٦٩ ٣٦٠ ١١٧	٩٠ ٥٧٧ ٣٠٣
يخصم : نقدية محتجزة	(٤ ٥٠٤ ٨٠٣)	(٢٠ ٨٣١ ١٢٧)
	٦٤ ٨٥٥ ٣١٤	٦٩ ٧٤٦ ١٧٦

(١٢) رأس المال

* حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٥٠ مليون جنيه مصري موزعاً علي ٠٠٠ ٥٠٠ ١ سهم قيمة كل سهم الإسمية ١٠٠ جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية.
* فى عام ٢٠١٠ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على تجزئة أسهم الشركة ليصبح عدد الأسهم ٣٠ مليون سهم بدلاً من ٠٠٠ ٥٠٠ ١ سهم ، ولتصبح قيمة كل سهم ٥ جنيه مصرى بدلاً من ١٠٠ جنيه مصرى وأصبح توزيع الأسهم كالتالى.

الإســـم	عـدد الأسهـم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
شركة صلب مصر	٢٦ ٩٩٩ ٩٦٤	١٣٤ ٩٩٩ ٨٢٠	%٨٩.٩٩٩٨
أسهم متداولة	٣ ٠٠٠ ٠٣٦	١٥ ٠٠٠ ١٨٠	%١٠.٠٠٠٢
الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* قدمت شركة الوحدة للتنمية الصناعية – شركة ذات مسئولية محدودة عرض شراء إجبارى معلن بالصحف الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ لشراء كامل أسهم رأس مال شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" البالغة ٣٠ مليون سهم تمثل ١٠٠% من أسهم رأس المال بسعر شراء ١١ جنيه مصري (أحد عشر) جنيهاً مصرياً للسهم.
* بتاريخ ٣٠ /٢٠١٦/١٠ تم بيع نصيب شركة صلب مصر فى رأس مال شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" وقدره ٢٦ ٩٩٩ ٩٦٤ سهم تمثل نسبة ٩٠% من رأس المال لشركة الوحدة للتنمية الصناعية وكذا ٢ ٠٦٣ ٣٩٥ سهماً من الأسهم المتداولة ليصبح إجمالى نصيب شركة الوحدة للتنمية الصناعية فى رأس مال الشركة ٢٩ ٠٦٣ ٣٥٩ سهماً وبنسبة ٩٦.٨٨% منه وأصبح توزيع الأسهم طبقاً لما هو وارد من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى على النحو التالي :-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٢٧ ٢٢١ ٤٥٨	١٣٦ ١٠٧ ٢٩٠	% ٩٠.٧٤
٢	أسهم التداول	٢ ٧٧٨ ٥٤٢	١٣ ٨٩٢ ٧١٠	% ٩.٢٦
	الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ , إعتمدت الجمعية العامة العادية زيادة رأس مال الشركة المصدر من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة ١٥٠ مليون جنيه مصرى قيمة ٣٠ مليون سهم مجانى وبقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم الواحد توزع على مساهمى الشركة مموله بالكامل عن طريق أرباح عام ٢٠١٧ والأرباح المرحلة الظاهرة بالمركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

* بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨ , إعتمدت الجمعية العامة غير العادية تعديل المادتين (٧,٦) من النظام الأساسى للشركة على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ مائة وخمسون مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ثلاثين مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ثلاثون مليون سهم إسمى وقد تم الإكتتاب فى رأسمال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٢٩ ٠٦٣ ٣٥٩	١٤٥ ٣١٦ ٧٩٥	% ٩٦.٨٧
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	٣٠٠ ٥٠٠	١ ٥٠٢ ٥٠٠	% ١.٠١
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٣٦ ١٤١	٣ ١٨٠ ٧٠٥	% ٢.١٢
	الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% ، وقد تم سداد رأس المال بالكامل والبالغ ١٥٠ مليون جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجارى بذلك.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستون مليون سهم إسمى وقد تم زيادة رأسمال الشركة على النحو التالى:_

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦ ١٢٦ ٧١٨	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣.٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١ ٦٠٧ ٥٣٦	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢.٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢ ٢٦٥ ٧٤٦	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣.٧٨
	الإجمالى	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للأستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٨/٤٩١ الصادر بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٨ والموافقة بموجب كتاب صادر من هيئة الرقابة المالية رقم ٢٧٢٥ في ٣ مايو ٢٠١٨ على نشر تقرير الإفصاح بغرض السير فى إجراءات زيادة رأس المال المصدر وفقاً لأحكام المادة ٤٨ من قواعد القيد بالبورصة المصرية والموافقة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٨/٧/٩ بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيـــادة قدرها ١٥٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٣٠ مليون سـهم بقيمـة اسمية قـدرها ٥ جنيـه مصـرى للسـهم ممولـة مـن أربـاح العـام المـالى المنتهـى فـى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وقد تم التأشير بالسجل التجارى فى ١٧ يوليو ٢٠١٨ بزيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح ٣٠٠ مليـون جنيـه مصـرى (ثلاثمائـة مليـون جنيـه مصـرى) موزعـة علـى عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها اسهم نقدية مسددة بالكامل ، وقد تقرر توزيع الأسهم المجانية بواقع (واحد) سهم مجانى لكل سهم أصلى من أسهم الشركة قبل الزيادة وذلك لحامل ومشترى السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق ١٥ أغسطس ٢٠١٨ وتم توزيع الأسهم المجانية إعتباراً من يوم الخميس الموافق ١٦ أغسطس ٢٠١٨ وذلك بمراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاذ الكمية وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد ان صدر قرار لجنة القيد بالموافقة على الزيادة بلجنتها المنعقدة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٨.

* بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تجزئة القيمة الإسمية للسهم ليصبح خمسون قرشاً للسـهم الواحد بدلاً من خمسة جنيهات مصرية للسهم مع بقاء رأس المال المصدر كما هو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى موزعاً على عدد ٦٠٠ مليون سهم بدلاً من ٦٠ مليون سهم بقيمة إسمية خمسون قرشاً للسهم الواحد "بعد تعديلها" وذلك لحامل ومشترى السهم بنهاية جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٢/٢٧ وعلى أن يتم تداول الأسهم طبقاً للقيمة الإسمية "بعد التجزئة" إعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٢/٢٨ من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد صدور قرار لجنة القيد بالموافقة على قيد التجزئة فى ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

* تم الموافقة على تعديل المادة (٦) والمادة (٧) من النظام الأساسى للشركة على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيهاً مصرياً وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيهاً مصرياً وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستمائة مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرش وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد **ستون مليون سهم إسمى** وقد تم زيادة رأسمال الشركة على النحو التالى:_

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦ ١٢٦ ٧١٨	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣.٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١ ٦٠٧ ٥٣٦	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢.٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢ ٢٦٥ ٧٤٦	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣.٧٨
	الإجمالى	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٨/٤٩١ الصادر بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٨ وموافقة الهيئة الرقابة المالية رقم ٢٧٢٥ في ٣ مايو ٢٠١٨ بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٥٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٣٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ٥ جنيه مصرى للسهم ممولة من أرباح العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستمائة مليون سهم إسمى وقد تم زيادة عدد الأسهم ليصبح رأسمال الشركة على النحو التالى:-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣.٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١٦ ٠٧٥ ٣٦٠	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢.٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢٢ ٦٥٧ ٤٦٠	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣.٧٨
	الإجمالى	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة عدد الأسهم إلى ٦٠٠ مليون سهم عن طريق تجزئة القيمة الإسمية للسهم على ١٠ ليصبح خمسون قرشاً بدلاً من خمسة جنيهات للسهم الواحد، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٩ وتم توثيق عقد التعديل بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٩.

* بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة (٦) والمادة (٧) من النظام الأساسى للشركة وكانت على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصرى وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصرى موزع على عدد ستمائة مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرشا وجميعها اسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ مليار جنيه مصرى وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ستمائة مليون جنيه مصرى موزعة على عدد مليار ومائتين مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرشا وجميعها اسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستمائة مليون سهم أسمى وقد تم الزيادة فى رأسمال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣.٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١٦ ٠٧٥ ٣٦٠	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢.٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢٢ ٦٥٧ ٤٦٠	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣.٧٨
	الإجمالى	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم سداد رأسمال الشركة بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجارى.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى وقد تم زيادة عدد الأسهم ليصبح رأس مال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١٢٢ ٥٣٤ ٣٦٠	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	% ٩٣.٥٤
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	١٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	% ١.٠٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٥ ٢٦٥ ٦٤٠	٣٢ ٦٣٢ ٨٢٠	% ٥.٤٤
	الإجمالى	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٦٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٩ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٩/٩٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٩ والموافقة بموجب كتاب صادر من هيئة الرقابة المالية رقم ١٩٣٧٧ في ٢٦ مايو ٢٠١٩ بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٠٠ مليون جنيه مصرى إلى ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون جنيه مصرى موزعة على مليار ومائتين مليون سهم بقيمة اسمية قدرها خمسون قرشاً للسهم ممولة من الأرباح المرحلة وأرباح العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وجميعها اسهم نقدية مسددة بالكامل وقد تم التأشير بالسجل التجارى فى ٢٧ مايو ٢٠١٩ ، وقد تقرر توزيع الأسهم المجانية عن عام ٢٠١٨ بواقع (واحد) سهم مجانى لكل سهم أصلى من أسهم الشركة قبل الزيادة وذلك لحامل ومشترى السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق ٢ يوليو ٢٠١٩ وتم توزيع الأسهم المجانية إعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٣ يوليو ٢٠١٩ وذلك بمراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاذ الكمية وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد ان صدر قرار لجنة القيد بالموافقة على الزيادة بلجنتها المنعقدة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩.

* بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة (٧) من النظام الأساسى للشركة وكانت على النحو التالى:-

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١٢٢ ٥٣٤ ٣٦٠	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	% ٩٣.٥٤
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	١٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	% ١.٠٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٥ ٢٦٥ ٦٤٠	٣٢ ٦٣٢ ٨٢٠	% ٥.٤٤
	الإجمالى	**١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**%١٠٠**

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠%.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١١٨ ٧٠٦ ٠٥٣	٥٥٩ ٣٥٣ ٠٢٦	% ٩٣.٢٣
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	٥ ٠٨٥ ٣٢٣	٢ ٥٤٢ ٦٦٢	% ٠.٤٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٧٦ ٢٠٨ ٦٢٤	٣٨ ١٠٤ ٣١٢	% ٦.٣٥
	الإجمالى	**١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**%١٠٠**

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠%.

* وأصبح توزيع الأسهم طبقاً لما هو وارد من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على النحو التالي :-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١١٨ ٧٠٦ ٠٥٣	٥٥٩ ٣٥٣ ٠٢٦	% ٩٣.٢٣
٢	أسهم التداول	٨١ ٢٩٣ ٩٤٧	٤٠ ٦٤٦ ٩٧٤	% ٦.٧٧
	الإجمالى	**١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**%١٠٠**

(١٣) إلتزامات ضريبية مؤجلة

البيـان	٢٠٢٠/١٢/٣١	المحمل على قائمة الدخل	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصرى	جنيه مصري
إلتزامات ضريبية مؤجلة – إهلاك الأصول الثابتة	٤١٣ ٦٧٤	٤١٣ ٥١٣	٨٢٧ ١٨٧

وتتمثل الضريبة المؤجلة المدرجة بقائمة الدخل عن عام ٢٠٢١ فيما يلى:-

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق في القيم الدفترية للأصول الثابتة عن أساسها الضريبى	٤١٣ ٥١٣	٣٦١ ٩٥٣
	٤١٣ ٥١٣	٣٦١ ٩٥٣

(١٤) ضريبة الدخل

البيـان	٢٠٢٠/١٢/٣١	الضريبة المسددة مع الإقرار	الضريبة المسددة مسبقاً	ضريبة العام	٢٠٢١/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصرى	جنيه مصري
ضريبة الدخل	١٥ ٩١٤ ٤٢٦	٠	(١٥ ٩١٤ ٤٢٦)	٣٢ ٦٦١ ٨٥١	٣٢ ٦٦١ ٨٥١

(١٥) المخصصات

تتمثل المخصصات فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فى إجمالى المخصصات المكونة لمواجهة مطالبات ضد الشركة وترى إدارة الشركة بعد الحصول على الإستشارات القانونية والفنية اللازمة أن مبلغ تلك المطالبات لن يتجاوز قيمة المخصصات فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وتقوم الإدارة بمراجعة رصيد المخصصات خلال المدة وتعدل مبالغ المخصصات وفقاً لأفضل تقدير.

البيان	رصيد أول العام	المكون خلال العام	المستخدم خلال العام	المنتفى الغرض منه خلال العام	رصيد آخر العام
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص عقود محملة بخسارة	١٥ ٦١٥ ٦١٩	١٥ ٩١٥ ٥٣٢	٠	(٧٧٩ ٤٥٩)	٣٠ ٧٥١ ٦٩٢
مخصص مطالبات	١٠ ٦٧٣ ٤٠٤	٠	(١ ٧٣٠ ٦٤٠)	٠	٨ ٩٤٢ ٧٦٤
مخصص منازعات	١ ٩٤١ ٤٦٣	٠	٠	٠	١ ٩٤١ ٤٦٣
مخصص قضايا	٢٣ ٠٠٠	٠	٠	٠	٢٣ ٠٠٠
	٢٨ ٢٥٣ ٤٨٦	١٥ ٩١٥ ٥٣٢	(١ ٧٣٠ ٦٤٠)	(٧٧٩ ٤٥٩)	٤١ ٦٥٨ ٩١٩

(١٦) بنوك تسهيلات إئتمانية

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
البنك الأهلي المصرى	١٢٧ ٤٣٢ ٧٢٤	١٩٣ ٢٦٥ ٥٥٦
بنك قطر الوطني الأهلي	٠	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
بنك الإسكندرية	٦٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٤٥ ٨٠٠ ٠٠٠
	١٩١ ٦٨٢ ٧٢٤	٤١٩ ٠٦٥ ٥٥٦

- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من البنك الأهلى المصرى بضمان سندات لأمر بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى لتمويل جانب من النشاط الجارى للشركة.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من بنك الإسكندرية بحد ائتمانى بقيمة ٧٥ مليون جنيه مصرى بضمان كفالة تضامنية من الشركة المصرية للصلب والشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب لغرض إعادة تمويل إعتمادات مستندية أو مستند برسم التحصيل، تحويلات مباشرة، تمويل المشتريات المحلية، تمويل المصروفات المتعلقة بالجمارك، والمرتبات، والضرائب.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من بنك قطر الوطنى الإهلى بحد إئتمانى بقيمة ٢٨٦,١ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلة بالعملات الأجنبية بضمان سندات لأمر لغرض تمويل مستندات شحن.

(١٧) دائنون وأرصدة دائنة أخرى

البيـان	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
عملاء دفعات مقدمة	٨٦ ١١٥ ٣٤٢	١٠٥ ١٠٠ ٦٩٥
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة القيمة المضافة /المبيعات	١ ٤٩٢	١ ٤٩٢
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة الخصم والإضافة	٦٤٤ ٥٣٢	٨٩٥ ٨٩٦
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة الدمغة	٣٢ ٢٤٩	٣٨ ٥٨٦
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة المرتبات والأجور	٤٤١ ٠٨٥	٣٦٤ ٩٠٧
مصروفات مستحقة	١ ١٤٣ ١٤٥	٨٠٧ ٢٢٩
تأمينات لصالح الغير	٥٦٠ ٣٥٢	٨٨٤ ٦٦٢
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	٠	٤٥٧ ٥٣٣
هيئة التأمين الصحى مساهمة تكافلية ٢.٥ فى الألف	٦ ٠٠١ ٠٦٧	٤ ٨٧٦ ٥٦٥
أرصدة دائنة أخرى	١ ٣٧٩ ٧٦٧	١ ٢١٨ ٥٦٨
	٩٦ ٣١٩ ٠٣١	١١٤ ٦٤٦ ١٣٣

(١٨) نصيب السهم من الربح (الخسارة)

البيـان	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١
صافى ربح (خسارة) العام بعد الضرائب	١٠٠ ٤٤٢ ٢٩٩	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
نصيب العاملين من الأرباح	٠	٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال المدة	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم "جنيه مصرى"	٠,٠٨٤	(٠,٠٠٤)

(١٩) **الإلتزامات المحتملة**

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على قيام شركة **مصر الوطنية للصلب** "**عتاقة**" التى يمثلها السيد / جمال عبد القادر عبد البصير بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالتوقيع على كافة عقود تكافل للأطراف المرتبطة وذات الصلة والغير امام البنوك والمصارف المختلفة وكذلك فى التوقيع على كفالة الشركة التضامنية والعينية للتسهيلات الإئتمانية الخاصة بالشركة والأطراف ذات العلاقة وذات الصلة والغير هذا وقد قامت شركة **مصر الوطنية للصلب**"**عتاقة**" بكفالة الشركة **المصرية لمنتجات الحديد والصلب** "**طرف ذو علاقة**" **والشركة المصرية للصلب** "**طرف ذو علاقة**" فى التسهيلات التى حصلت عليها من قبل البنوك، وفى حالة إخلال كل من الشركة **المصرية لمنتجات الحديد والصلب** والشركة **المصرية للصلب** بالتزاماتهما طرف البنوك تلتزم شركة **مصر الوطنية للصلب** "**عتاقة**" بسداد الإلتزامات المترتبة على هذا الامر ولا توجد اى إلتزامات على الشركات المذكورة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وكانت بنود بيانات عقود الكفالة كالتالى :

الكفالات الخاصة بالشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب

- كفيل متضامن طرف بنك الإسكندرية بمبلغ ٦٠ **مليون جنيه مصرى** بداية من تاريخ ٢٠١٨/٨/١٢.

الكفالات الخاصة بالشركة المصرية للصلب

- كفيل متضامن طرف بنك الإسكندرية بمبلغ ٤٠ **مليون جنيه مصرى** بداية من تاريخ ٢٠١٨/٨/١٢.

(٢٠) **الموقف الضريبي**

تأسست الشركة بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٨ ،وتم تحديد تاريخ بدء النشاط فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ ، وتتمتع الشركة بالإعفاء الضريبى على أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات تبدأ من السنة التالية لبداية النشاط من أول يناير ٢٠٠٢ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ،وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وطبقاً للبطاقة الضريبية الصادرة للشركة والمثبت عليها الإعفاء المذكور.

- **ضريبة شركات الأموال**

المدة من بداية النشاط حتى نهاية عام ٢٠٠٥

تم الفحص والربط وسداد الفروق.

السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم فحص الشركة عن تلك السنوات بمعرفة مركز كبار الممولين وتم عمل لجان داخلية وتم ربط الضريبة عن تلك السنوات بموافقة الشركة وتم تسوية المستحقات الضريبية مع شعبة الحجز عن تلك السنوات.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بصورة تقديرية برقم ٣١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وكان محدد لها جلسة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥ والتى أصدرت قرارها بإعادة الفحص على أساس فعلى وتم إعادة الفحص مع مركز كبار الممولين وإستلام نماذج الربط وتم تسوية الملف عن تلك المدة.

السنوات ٢٠١٥ / ٢٠١٦

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وتم تقديم البيانات والتحليلات الخاصة بتلك السنوات إلى مركز كبار الممولين وتم الإنتهاء من أعمال الفحص، وتم إخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب برقم ١٠٦٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١١، وتم الموافقة على نتيجة الفحص، وتم إخطار الشركة بنماذج (٣٦) سداد وتم سداد جميع الضرائب المستحقة، وتم تسوية للملف عن تلك السنوات مع مركز كبار الممولين.

السنوات ٢٠١٧/٢٠٢٠

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولم يتم فحص تلك السنوات حتى تاريخة.

- ضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة

المدة من بداية النشاط حتى ٢٠٠٩

تم الفحص والربط والسداد فيما عدا سنة ٢٠٠٦ حيث تم فحص الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق بالكامل إلا انه يوجد فروق ضريبية اضافية بمبلغ ٢٠٢ ٠٢٤ ١ جنيهاً مصرياً محل نزاع مع مصلحة الضرائب وتم رفع دعوى قضائية بشأنها وكذلك تم اللجوء إلى لجنة إنهاء المنازعات والتى قررت رفض إنهاء النزاع ويتم مباشرة الجلسات امام القضاء حالياً، وتم تقديم طلب تجاوز عن الضريبة الإضافية وتم تسوية تلك الفترة مع مركز كبار الممولين.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم الفحص عن تلك السنوات وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضريبة مبيعات بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٥ وتم الإعتراض عليه وإحالة الخلاف إلى لجنة فض المنازعات ثم إلى لجنة التوفيق فى المنازعات التى اصدرت قرارها بإلغاء الضريبة عن بعض البنود ورفض إلغاء الضريبة على بند مخزون قطع الغيار وتم إحالة الخلاف إلى لجنة التظلمات العليا والتى أصدرت قراراها أيضاً برفض الموضوع وتم رفع دعوة قضائية لإثبات حق الشركة فى ذلك البند بمبلغ ٤٢٦ ٩٤١ ١ جنيه مصرى، وصدر الحكم لصالح الشركة وتم تقديم الصيغة التنفيذية للحكم إلى إلى مركز كبار الممولين وجاري تسوية تلك الفترة مع مركز كبار الممولين.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم الفحص عن تلك السنوات وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضريبة مبيعات بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٦ وتم الإعتراض عليه بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٦ وتم إحالة الخلاف إلى لجنة فض المنازعات والتى اصدرت قرارها بإلغاء الضريبة عن بعض البنود وتم إحالة الملف إلى لجنة التوفيق فى المنازعات والتى بدورها اصدرت قرارها ايضا بإلغاء الضريبة على بعض البنود الأخرى وتم إحالة الملف إلى لجنة التظلمات العليا لفحص فرق الضريبة على مخلفات رسائل السماح المؤقت والتى أصدرت قرارها برفض تظلم الشركة وتم تسوية الملف وسداد الفروق المستحقة مع مركز كبار الممولين.

المدة من أول يناير ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم تقديم المستندات والتحليلات الخاصة بتلك السنوات إلى مركز كبار الممولين وتم فحص الشركة عن تلك الفترة على مرحلتين وتم إخطارها بنموذج ١٥ وتم سداد الفروق المستحقة وجارى تسوية الملف عن تلك المدة.

المدة من أول يناير ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة إلى مركز كبار الممولين. ولم يتم الفحص عن تلك المدة حتى تاريخ إصدار القوائم المالية، وقامت الشركة بتوفيق الأوضاع وتجديد شهادة تسجيل ضريبة القيمة المضافة.

بناءاً على قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠ بتطبيق المرحلة الثانية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية بمركز كبار الممولين إنضمت الشركة إلى هذه المنظومة الإلكترونية والتى بدأ تطبيقها إعتباراً من ١٥ فبراير ٢٠٢١.

- ضريبة الأجور والمرتبات

السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٢

تم فحص الشركة عن تلك المدة وتم إخطار الشركة بفروق الفحص ،وتم الإعتراض عليها وتم عمل لجنة داخلية عليها وتم تسوية الفروق المستحقة بما يفيد السداد.

المدة من أول يناير ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة المستحقة من العاملين وتوريدها بصفة منتظمة إلى مركز كبار الممولين، وتعد التسويات الضريبية اللازمة عن كل سنة ويتم تسليمها إلى مركز كبار الممولين فى الموعد الذى حدده القانون، وتم فحص الشركة عن تلك المدة بطريقة تقديرية وتم الطعن فى المواعيد القانونية، وتم تسليم البيانات والمستندات الخاصة بهذه الفترة وتسليمها إلى مركز كبار الممولين للبدء فى أعمال الفحص.

المدة من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة المستحقة من العاملين وتوريدها بصفة منتظمة إلى مركز كبار الممولين، وتعد التسويات الضريبية اللازمة عن كل سنة ويتم تسليمها إلى مركز كبار الممولين فى الموعد الذى حدده القانون ، ولم يتم فحص الشركة عن تلك المدة حتى تاريخ القوائم المالية حيث أنها تخضع للفحص بنظام العينة، وقد قامت الشركة بتقديم التسوية السنوية لضريبة المرتبات وما فى حكمها المستحقة عن عام ٢٠٢١ عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية مركز كبار الممولين.

- ضريبة الدمغة

المدة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

تم الفحص والربط والسداد.

المدة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص الشركة عن تلك المدة وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضريبة دمغة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥ وجارى نظر الخلاف أمام اللجنة الداخلية المتخصصة التى أصدرت قرارها بتأييد المأمورية وقد تم تقديم الطلب إلى مركز كبار الممولين للتجاوز عن مقابل التأخير وقد قامت الشركة بسداد الضريبة المستحقة وتسوية الملف عن تلك السنوات.

المدة من أول يناير ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

قامت الشركة بسداد ضرائب الدمغة عن تلك المدة بشكل منتظم، وتم فحص الشركة عن تلك المدة على أساس تقديري، وتم الطعن على نتيجة الفحص وعمل لجنة داخلية بإعادة الفحص على أساس فعلي، وتم إعادة الفحص وجاري تسوية تلك السنوات مع مركز كبار الممولين.

المدة من أول يناير ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بسداد ضرائب الدمغة عن تلك المدة بشكل منتظم ولم يتم فحص الشركة عن تلك المدة حتى تاريخ إصدار القوائم المالية.

- ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

المدة من أول سبتمبر ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة من المتعاملين معها طبقاً لبطاقاتهم الضريبية ويتم توريدها إلى مصلحة الضرائب بصفة منتظمة بمقضى الإقرارات الربع سنوية إلى الإدارة المركزية للخصم تحت حساب الضريبة وتم فحص الشركة عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ بمعرفة الإدارة المركزية لفحص الخصم والإضافة وسداد الفروق المستحقة وتسوية الملف عن تلك المدة.

المدة من أول يناير ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة من المتعاملين معها طبقاً لبطاقاتهم الضريبية ويتم توريدها إلى مصلحة الضرائب بصفة منتظمة بمقضى الإقرارات الربع سنوية إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم تحت حساب الضريبة عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية .

- الضريبة العقارية

تم مطالبة الشركة عن المدة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بإجمالى ضرائب عقارية قدرها١٠٩ ٨٠٥ جنيه مصرى، وتم الطعن عليها بمعرفة الشركة وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة التى أصدرت قرارها بتخفيض الضريبة لتصبح ٤٨ ٥٤٧ جنيه مصرى إلا ان قرار اللجنة لم يلاقى إستحسان مصلحة الضرائب العقارية التى قامت بدورها بالطعن على القرار امام القضاء الإدارى وقد اصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها برفض الطعن المقدم من هيئة قضايا الدولة، وتم إخطار الشركة بمطالبات عن المدة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بناءاً على قرار لجنة الطعن وتم سدادها بالكامل .

ومن كل ما تقدم يتضح أنه لا يوجد ضرائب واجبة السداد ولم تسدد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

(٢١) الموقف القانونى

قامت الإدارة بمراجعة الموقف القانونى للشركة للدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة أو منها قبل الغير خلال المدة وأثر ذلك بإيضاح المخصصات رقم (١٥).

(٢٢) أحداث هامة

قامت إدارة شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية للحصول على رخصة إنتاج لخام البيليت بطاقة إنتاجية مقدارها ١.١ مليون طن وفقاً للطرح المعلن من الهيئة العامة للتنمية الصناعية لعدد ٦ رخص إنتاج لبعض منتجات الحديد والصلب أو التوسع فى القائم منها، وتم تقديم كراسة الشروط والمستندات المطلوبة لهيئة التنمية الصناعية ولم يتم البت فى هذا الأمر حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

(٢٣) الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والإلتزامات المالية , وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمدينون والمستحق على أطراف ذات علاقة , وتتضمن الإلتزامات المالية الدائنون والمستحق إلى أطراف ذات علاقة, وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية واهم السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر.

٢٣-١ خطر سعر الصرف

يتمثل خطر سعر الصرف في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية , وكما هو وارد بالإيضاح الخاص بتقييم المعاملات بالعملات الأجنبية فأنه يتم تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر المعلن في تاريخ القوائم المالية وتؤثر الأحداث الإقتصادية على أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى ولتغطية هذا الخطر يتم التعامل مع البنوك المحلية فى تدبير العملات الأجنبية اللازمة لشراء منتج البيلت.

٢٣-٢ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى خطر عدم وفاء الأطراف الأخرى بإلتزاماتهم التعاقدية مما يؤدى إلى إنخفاض المتحصلات النقدية من تلك الأطراف ، وهذا الخطر قد ينشأ عن النقدية وما فى حكمها ،كما أنه ينشأ عن الأرصدة المستحقة على العملاء والأطراف ذات العلاقة وبعض الأرصدة المدينة ولتخفيض هذا الخطر تقوم الشركة بإيداع النقدية لدى المؤسسات المالية ذات التصنيفات الائتمانية المرتفعة ، كما تقوم الشركة بالتعامل مع عملاء ذوى تاريخ ائتمانى جيد وتتم متابعة اية مخاطر ائتمانية بصفة دورية ،وكذلك الحصول على دفعات مقدمة،معظم مبيعات الشركة تتمثل فى مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء على قطاعات متنوعة وتوجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الإضمحلال بصورة ملائمة ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين.

٢٣-٣ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء من أو كل التزاماتها , وتقوم إدارة الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والموائمة بين مصادر التمويل المختلفة لتوفير التمويل لمواجهة الإلتزامات عند إستحقاقها كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية.

٢٣-٤ إدارة مخاطر رأس المال

سياسة إدارة الشركة هى الإحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

(المدير المالي)	(العضو المنتدب)	(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / شريف سامي	أ / محمد جمال عبد القادر	أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.